الأمم المتحدة

A/77/828

الجمعية العامة

Distr.: General
4 April 2023
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البندان 13 و 18 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

التنمية المستدامة

تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2023

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

تتضمن هذه الوثيقة التقرير الموجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2023، المعقودة في نيويورك يومي 13 و 14 شباط/فبراير 2023، الذي يجري تعميمه عملا بقرار الجمعية العامة 123/65.

010523 190423 23-06305 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المياه من أجل الناس وكوكب الأرض: أوقفوا الهدر، غيروا الأساليب، استثمروا في المستقبل

تقرير موجز عن جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2023 التي اشترك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب رئيس الجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة يومي 13 و 14 شباط/فبراير 2023

أولا - مقدمة

1 - نُظمت جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2023 في الأمم المتحدة بشكل مشترك من طرف الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب رئيس الجمعية العامة. وكان موضوع الجلسة هو "المياه من أجل الناس وكوكب الأرض: أوقفوا الهدر، غيروا الأساليب، استثمروا في المستقبل". وقد عقدت جلسة الاستماع في قاعة مجلس الوصاية يومي 13 و 14 شباط/فبراير 2023.

2 - وحضر جلسة الاستماع نحو 150 برلمانيا من 46 بلدا وتضمنت الجلسة سبع حلقات نقاش شارك فيها خبراء في قضايا المياه والصرف الصحي، تحضيرا لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، الذي يشار إليه أيضا بمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، المقرر عقده في نيويورك في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس. وتضمنت أيضا إحاطة خاصة بشأن مستقبل تعددية الأطراف والدور الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون.

الجلسة الافتتاحية

3 - رحبت المراقبة الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة، بادي تورسني، بالمشاركين ودعت إلى التزام الصمت دقيقة حدادا على أرواح أكثر من 000 30 ضحية للزلزال الأخير الذي ضرب الجمهورية العربية السورية وتركيا، بمن فيهم يعقوب تاس، عضو البرلمان التركي الذي هلك هو وعائلته. كما نعت السيدة تورسني وفاة العضوة السابقة في البرلمان الأفغاني، مُرسال نبي زاده، التي قُتلت في منزلها في وقت سابق من عام 2023.

4 - وشكر رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، تشابا كوروشي، البرلمانيين على تقديم تطلعات ناخبيهم إلى المجتمع الدولي. وسلط الضوء على سلطة البرلمانيين للتشريع ووضع الميزانيات والتدقيق في أعمال الحكومات، وعلى دورهم الحاسم بوصفهم صناع قرارات في مجال الحوكمة الوطنية والسياسات المائية. وأشار إلى أنه، من بين أهداف التنمية المستدامة الـ 17، ربما لا يوجد هدف أكثر إلحاحا من الهدف 6، الذي يركز على توافر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي. وأضاف أن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم أزمة المياه، ومن المتوقع أن يتجاوز الطلب على المياه العرض بنسبة 40 في المائة بحلول نهاية هذا العقد. وفي حين يتمتع العالم بالقدرة على الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا والمال لإحداث التغيير الذي تشتد الحاجة إليه، فإن الإرادة السياسية مطلوبة للتحرك. وأفاد السيد كوروشي أن هناك حاجة إلى نظام عالمي للمعلومات المتعلقة بالمياه، وأنه يريد أن يكون عمل الجمعية العامة قائما على البيانات والعلم. وشجع

الدول الأعضاء على حضور مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، وهو أول مؤتمر يتناول هذا الموضوع منذ عام 1977، مع تقديم مقترحات ملموسة من شأنها أن تفضي إلى التحرك وتحقيق التحول.

5 - وأفاد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيد دوارتي باتشيكو، أن شخصا واحدا من كل أربعة أشخاص يفتقر إلى مياه الشرب المأمونة، وأن حوالي 50 في المائة من سكان العالم لا يستفيدون من خدمات الصرف الصحي المأمون. وقال إن معظم الكوارث الطبيعية تتعلق بالمياه، وهناك حوالي 1,2 بليون شخص عرضة لخطر الفيضانات. وأوضح أن ندرة المياه هي نتاج للاستغلال والتلوث وتغير المناخ، وأن التحديات لا تزداد إلا حدة. كما يمثل الأمن المائي مشكلة إذ يمكنه أن يؤدي إلى نشوب النزاعات؛ ما يجعل التعاون وتعددية الأطراف أمرين ضروريين. وناشد السيد باتشيكو البرلمانيين مساعدة الناس على إعمال حق الإنسان في الحصول على المياه النظيفة وحقه في الحصول على خدمات الصرف الصحي المأمون من خلال ربط السياسات العالمية والوطنية، والتشريع والميزنة وفقا لذلك، وإخضاع حكوماتهم للمساءلة.

6 - وشارك المشاركون في استقصاء تفاعلي لقياس وجهات نظرهم الأولية بشأن مواضيع من قبيل خدمات المياه والصرف الصحي بوصفها منفعة عامة؛ والصلة بين تغير المناخ والحصول على خدمات المياه والصرف الصحي؛ ومسؤولية الحكومات الوطنية والسلطات البلدية عن توفير هذه الخدمات؛ وأهمية المياه مقارنة بالأولويات الأخرى.

ثانيا -حلقات النقاش والإحاطة الخاصة

حلقة النقاش 1

الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة باعتباره محور التنمية المستدامة

7 - تؤثر المياه على كل إنسان ونظام بيئي، وهي ضرورية لدعم كل ما يهتم به الناس وتهتم به الحكومات، من قبيل كفالة الصحة الجيدة وصحة المجتمعات، وإيجاد البيئات النظيفة، وتوفير الطاقة بتكلفة ميسورة، وتحقيق الازدهار الاقتصادي. ويمكن أن تساعد ممارسات الإدارة السليمة للموارد المائية في الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات ومكافحة أزمة الهجرة والسماح للناس بالتمتع بكرامتهم والحصول على سبل عيش أفضل.

8 - ويعد الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يرمي إلى توفير المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع، أساسيا لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17. فمقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه، يتسم الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بكونه أكبر من حيث النطاق والحجم والطموح لأنه يتناول الدورة المائية بأكملها؛ ويسعى إلى تحقيق الإدارة المستدامة للمياه وتوفير خدمات الصرف الصحي للجميع؛ ويركز على الجودة لكفالة أن تكون المياه صالحة للشرب، وأن يتم التخلص من النفايات بشكل صحيح. ويشمل الهدف 6 قضايا مثل النظافة الصحية والتعاون في مجال المياه العابرة للحدود والنظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، وهو مرتبط بأهداف التنمية المستدامة الأخرى.

9 - وحدد المشاركون العقبات الرئيسية التالية التي تحول دون تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة:

(أ) **الإرادة السياسية** - أشار المشاركون في حلقة النقاش مرارا وتكرارا إلى أن الافتقار إلى الإرادة السياسية هو التحدي الأكبر، إذ لا يتم التعامل مع المياه على أنها ذات أولوية، ونادرا ما يتم إدراجها

في الخطط السياسية. بيد أن بعض البلدان قطعت أشواطا كبيرة في معالجة قضايا المياه من خلال تأمين التزامات سياسية من أعلى المستويات، ومن بين هذه البلدان أوروغواي والسنغال والمكسيك والهند؛

(ب) **الحوكمة** – تتوزع القرارات التي تؤثر على الموارد المائية على الإدارات والوزارات والقطاعات، ويشمل ذلك الزراعة والطاقة والصحة والتعليم والأشغال العامة والبيئة. وأدى ذلك إلى التجزؤ، لكن عددا قليلا فقط من البلدان تتوافر لديها السياسات والأطر القانونية وآليات التنسيق بين الوزارات اللازمة لإدارة خدمات المياه بكفاءة وإنصاف. ومن الأمثلة على الجهود المبذولة لمعالجة هذه المشكلة هناك جهود الصين، التي أنشأت وكالة عليا لمعالجة القضايا ذات الطابع التقاطعي للمياه، وأوروغواي، التي أنشأت وزارة للبيئة لتنسيق العمل المتعلق بالمياه الذي تضطلع به وزارات متعددة؛

(ج) **الافتقار إلى إطار عالمي** – ذكر المشاركون أن هناك نقصا في التنسيق وافتقارا إلى المعايير على المستوى العالمي. ففي حين أن أجزاء مختلفة من منظومة الأمم المتحدة تتعامل مع قضايا المياه، ليست هناك استراتيجية شاملة أو منتدى للنقاش. وبالإضافة إلى إعطاء الأولوية للمشاركة الرفيعة المستوى في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، اقترح المشاركون تعيين مقرر أو مبعوث خاص للأمم المتحدة معني بالمياه، ووضع معايير عالمية بشأن الاستخدام المستدام للمياه وجهود الحفاظ عليها؛

(د) **التمويل** – في حين أن كل فرد وكل شركة بحاجة إلى المياه، فإن قطاع المياه يتخلف عن باقي القطاعات فيما يتعلق بالتمويل. وبالإضافة إلى ذلك، هناك اتجاه مقلق في الاستثمارات في القطاعات التي تؤثر سلبا على المياه، مثل تلك المرتبطة بالاستخراج والتلوث؛

(هـ) **البيانات والمعلومات** – ينبغي تشارك مؤشرات المياه بين جميع الجهات الفاعلة لكفالة تقاسم الموارد بأكبر قدر من الكفاءة. وينبغي استخدام المنتجات المحلية لإرشاد صناع القرار المحليين ومستخدمي المياه. ويجب فصل البيانات بحسب نوع الجنس والوضع الاجتماعي الاقتصادي والموقع الجغرافي وغيرها من العوامل. ومن الأمثلة على قواعد البيانات الموثوقة، هناك قاعدة بيانات حالة إمدادات المياه في أوغندا، التي توفر صورة عن مدى عافية البلد عندما يتعلق الأمر بخدمات المياه والصرف الصحي؛

(و) **تغير المناخ** – ينجم عن تزايد التلوث والظواهر الجوية القصوى، مثل الجفاف والفيضانات والآثار الأخرى لتغير المناخ، تأثير سلبي على كل شيء، من إمدادات المياه إلى الجودة. وسواء تعلق الأمر بالفيضانات في باكستان، أو حرائق الغابات في الولايات المتحدة الأمريكية، أو ذوبان الأنهار الجليدية في منطقة القطب الشمالي، فقد أشار العديد من المشاركين إلى الحاجة المتزايدة للتصدي للكوارث الناجمة عن تغير المناخ؛

(ز) **التوعية العامة** – قد تكون أزمة المياه أكبر أزمة يغفل عنها عامة السكان إلى حد بعيد. وأفاد المشاركون أن هناك حاجة ملحة لتثقيف الجمهور بشأن خدمات المياه والصرف الصحي، بما في ذلك الممارسات المأمونة، وارتباط المياه بالصحة والبيئة وتغير المناخ، والأهمية المتزايدة للاستخدام العادل والمسؤول للمياه. وهناك حاجة إلى إحداث تحول في النموذج الفكري بشأن كيفية تقدير الجمهور للمياه وتعامله معها. فقد ركزت حملة ناجحة للتوعية العامة بشأن الصرف الصحي نظمت في الهند على القضاء على التغوط في العراء. وشملت تخصيص البلايين للتمويل، وإشراك جميع مستويات الحكومة، واتباع نهج يشمل المجتمع بأكمله.

10 - وسيوفر مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة في كل جيل لإعطاء الأولوية للمياه على جدول الأعمال السياسي العالمي. وستكون خطة عمل المؤتمر المتعلقة بالمياه شاملة للجميع وعملية المنحى وشاملة لعدة قطاعات. ومن المفترض أن تكون خطة العمل هذه مجرد بداية، إذ سيستمر العمل في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المزمع عقده في تموز/يوليه 2023، ثم في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المزمع عقده في أيلول/سبتمبر، فمؤتمر القمة المعني بالمستقبل المزمع عقده في أيلول/سبتمبر 2024.

التوصيات

11 - فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 والمناسبات ذات الصلة، ينبغي للبرلمانيين النظر في التوصيات التالية:

(أ) كفالة المشاركة على أعلى مستوى: من أجل توليد الإرادة السياسية ووضع المياه على رأس أولويات جدول الأعمال الدولي، ينبغي للمسؤولين الحكوميين من أعلى المستويات المشاركة في هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى، وأن يكونوا مستعدين لاعتماد سياسات وإجراءات جريئة؛

(ب) تقديم التزامات على جميع المستويات، انطلاقا من المشاريع البلدية ووصولا إلى المعاهدات العالمية. ويتعين على البرلمانيين أن يقيّموا الأطر القائمة في بلدانهم، وأن يصدقوا على المعاهدات ذات الصلة، وأن يكرسوا القرارات القائمة في دساتيرهم الوطنية، بما في ذلك على أساس القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في عامي 2010 و 2015، والتي اعترفت فيها الجمعية صراحة بالحق في المياه النظيفة وفي الصرف الصحي المأمون؛

(ج) الجمع بين جميع الجهات الفاعلة في إطار جهود تشمل عقد اجتماعات الجهات صاحبة المصلحة من جميع المجالات، بما في ذلك الزراعة والأغذية والطاقة، لمناقشة الطلب على الموارد المائية وتحديد الهياكل التي تحتاج إلى تعزيز. وينبغي كذلك إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛

(د) الانخراط في تعددية الأطراف لأن قضايا المياه بطبيعتها عابرة للحدود وتؤثر على الجميع، من الدول الجزرية إلى البلدان غير الساحلية. ويجب على الدول الأعضاء أن تجدد التزامها بالتعاون وبتعددية الأطراف لمعالجة الأزمات المتنامية الراهنة والمقبلة.

حلقة النقاش 2

الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي باعتباره حقاً من حقوق الإنسان

12 - إن الحصول على المياه النظيفة والمأمونة وخدمات الصرف الصحي هو حق أساسي من حقوق الإنسان، لكنه لم يتحقق لكثير من الناس في جميع أنحاء العالم. فهناك ربع الناس في العالم، أو 2 بليون شخص، لا يمكنهم الحصول على المياه النظيفة. كما أن ما يقرب من نصف سكان العالم غير قادرين على إدارة خدمات الصرف الصحي على نحو مأمون في المنزل. وتترتب على هذا الوضع آثار إنسانية واسعة النطاق لأن الأمراض المنقولة بالمياه الناجمة عن الممارسات غير المأمونة المرتبطة بالمياه والنظافة الصحية والصرف الصحي لا تزال هي الأسباب الرئيسية للوفاة لدى الأطفال.

13 - وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية قانونية عن احترام الحق في الحصول على المياه والحق في الحصول على خدمات الصرف الصحي وحماية هذين الحقين وإعمالهما. ولا يمكن للدول أن تقطع خدمات المياه بشكل تعسفي دون توفير بدائل، ويجب عليها كفالة عدم تدخل أطراف ثالثة في تمتع الناس بهذه الحقوق. ويجب على الحكومات أن تعمل على تحقيق حياة الناس تدريجيا باستخدام أقصى قدر من الموارد المتاحة، وتحسين الخدمات باستمرار والقضاء على عدم المساواة. ويجب عليها أن تمتنع عن سن سياسات وقوانين تراجعية، وإجراء تخفيضات غير مبررة في التمويل من شأنها أن تؤثر سلبا على الخدمات.

التوصيات

14 - من أجل مساعدة الناس على إعمال حقهم في المياه وفي خدمات الصرف الصحي، ينبغي للبرلمانيين النظر في التوصيات التالية:

(أ) إقرار تشريعات تدمج التزامات حقوق الإنسان في القوانين الوطنية والتركيز على القوانين الذكية، التي تبين هذه الحقوق بشكل صريح وتكون واضحة وقابلة للتنفيذ، لتحقيق جملة من الأمور منها:

'1' تقييم القوانين القائمة بحثا عن أي فجوات وكفالة الاعتراف صراحة بحق الإنسان في المياه وحقه في خدمات الصرف الصحي. فعلى سبيل المثال، ووفقا لدراسة أفريقية، رغم أن بعض الدساتير تعترف بالحق في المياه، فإن أربعة بلدان فقط تدرج الحق في الصرف الصحي؛

'2' التطرق للطابع الشامل لعدة قطاعات للمياه، ودمج التفكير الإبداعي القائم على إيجاد الحلول. فعلى سبيل المثال، كان يتم استخدام المياه في كينيا للابتزاز في أفعال جنسية. ولذلك، عُدّلت القوانين للمساعدة على منع هذه الانتهاكات؛

(ب) اعتماد الميزانيات التي تخصص أقصى قدر من الموارد المتاحة لإعمال هذه الحقوق؛

(ج) مساءلة الحكومات عن طريق كفالة وفائها بالتزاماتها وقدرتها على التحقق من تخصيص التمويل على النحو السليم، باستخدام الأدوات البرلمانية، مثل تقارير المراجعين العامين للحسابات وغيرها من بيانات الدولة، والاعتماد على صلاحية الدعوة الى الاجتماعات وجلسات الاستماع العامة لجعل المسألة من الأولويات؛

(د) إشراك جميع المستويات الحكومية واللجوء إلى التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لإدارة نظم المياه المشتركة بشكل فعال وتجنب نشوب النزاعات؛ والاستفادة من المياه من أجل تحقيق السلام؛

(هـ) الوصول إلى الفئات الهشة، بما في ذلك الفقراء والمهمشون والفتيات والنساء ومجتمعات السكان الأصليين وأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية؛ والتعاون مع المجتمع المدني للوصول إلى هذه الفئات، واتباع أفضل الممارسات لإنشاء نظم تشاركية مكرسة وشاملة للجميع؛ واستخدام الإرشادات والموارد القائمة، مثل المنشور المعنون "المياه والصرف الصحي: إعمال حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة - دليل للبرلمانيين" (عنوان المنشور الأصلي: *Water & Sanitation: Realizing Human Rights and Achieving Sustainable Development Goals – A Handbook for Parliamentarians*).

حلقة النقاش 3

تغير المناخ وندرة المياه: بناء القدرة على الصمود لتجنب الأسوأ

15 - تعد ندرة المياه مشكلة متنامية، بما في ذلك في البلدان الثرية والغنية تاريخيا بالمياه. فالمياه الجوفية تتناقص بمستويات قياسية، وما تبقى غالبا ما يكون ملوثا. وتقدر الأمم المتحدة أنه، بحلول عام 2030، قد يضطر 700 مليون شخص إلى النزوح بسبب انعدام الأمن المائي. أما الأنهار الجليدية - التي تعد مصدرا رئيسيا أو وحيدا للمياه بالنسبة للعديد من المجتمعات - فإنها تذوب بوتيرة قياسية، في حين يتسبب التلوث والظواهر الجوية القصوى في تلوث المياه وظهور مشاكل في الإمدادات. وقد أُنشئت البنى التحتية التقليدية للمياه، والتي يشار إليها غالبا باسم البنى التحتية الرمادية أو المُشيّدة، خلال حقبة زمنية لم يكن فيها تغير المناخ والتدهور البيئي هما المسببان الرئيسيان لمخاطر المياه.

16 - ويجب أن تكون إعادة تدوير المياه الرمادية عنصرا أساسيا في جهود بناء القدرة على الصمود، ويمكن أن تكون مصدر دخل قيم للمجتمعات المحلية. بيد أن العديد من البلدان تجعل من الصعب إعادة استخدام المياه الرمادية؛ لذلك، ينبغي للبرلمانيين العمل على وضع لوائح لتذليل هذه العقبة.

17 - وتتضمن الحلول القائمة على الطبيعة أو البنى التحتية الخضراء نظما إيكولوجية سليمة لتعزيز القدرة على الصمود وتقديم الخدمات وإيصالها فيما يتعلق بخدمات المياه. فعلى سبيل المثال، يمكن للغابات في مستجمعات المياه أن تساعد على التنبؤ بإمدادات المياه؛ ويمكن لحماية المساحات المفتوحة في المدن أن تقلل من مخاطر المياه. ويمكن للزراعة المستدامة أن تعزز جودة المياه للمجتمعات التي تعيش عند مصبات الأنهار. وينبغي للحكومات أن تتحول إلى بنى تحتية خضراء ورمادية متكاملة لتعزيز القدرة على الصمود. وهذه الاستراتيجيات تم اختبارها وأثبتت فعاليتها. فقد تتبع معهد الموارد العالمية حوالي 150 مشروعا تتضمن حلولا قائمة على الطبيعة تتعامل مع ندرة المياه في أمريكا اللاتينية وما يقرب من 200 مشروع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن التمويل المخصص للحلول القائمة على الطبيعة سيحتاج إلى أن يضاعَف بحلول عام 2025 من أجل البقاء على المسار الصحيح لتحقيق الغايات المتصلة بالتنوع البيولوجي والمناخ.

التوصيات

18 - لمعالجة مشاكل تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة، يجب على البرلمانيين النظر في التوصيات التالية:

(أ) تشريع السياسات واعتماد الميزانيات التي تمول الحلول القائمة على الطبيعة. ففي العديد من البلدان، أُنشئت أطر قانونية للبنى التحتية الرمادية، مما يجعل الاستثمار والابتكار في مثل هذه الحلول أمرا صعبا. ويمكن للبرلمانيين تغيير ذلك؛ فعلى سبيل المثال، أقر المشرعون في بيرو قانونا يلزم المنافع العامة للمياه بتخصيص جزء من إيراداتها للحفاظ على مستجمعات المياه وتكييفها، مما يولد 10 ملايين دولار سنويا للحلول القائمة على الطبيعة؛

(ب) الإذن باعتماد الحلول القائمة على الطبيعة وتمكينها، والتأكد من أن المشاريع التي تنطوي على هذه الحلول تنفذ على قدم المساواة مع البنى التحتية الرمادية. فعلى سبيل المثال، في قانون تنمية الموارد المائية لعام 2022، صنفت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الحلول القائمة على الطبيعة

كعنصر لا يتجزأ من البنى التحتية للمياه، مما يساعد سلطات إدارة المياه على تمويل وتنفيذ هذه الحلول بسهولة أكبر؛

(ج) دعم الرصد والبحث والابتكار فيما يتعلق بالبنى التحتية الخضراء – الرمادية. فعلى سبيل المثال، قام الاتحاد الأوروبي بتمويل أعمال كبيرة في هذا المجال من خلال إنشاء خطة لسياسات البحوث تتضمن الحلول القائمة على الطبيعة.

19 – وكان لتغير المناخ تأثير كبير على عمل متعهدي خدمات المياه من القطاعين العام والخاص. فقد أصبح ضمان الوصول إلى المياه أثناء الأزمات أولويتهم، وأصبحت القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ الآن هي المحور في تخطيطهم العام واستثماراتهم وعملياتهم. وبما أن الحفاظ على جودة المياه وكميتها أصبح أكثر صعوبة، فمن الأهمية بمكان أن يقوم متعهدو خدمات المياه بتقييم إمدادات الموارد المائية التي يديرونها والطلب عليها ودمج إدارة الأزمات كجزء من العمليات الاعتيادية. ويجب على المتعهدين أيضا الامتثال للتغيرات السريعة في اللوائح المناخية ومتطلبات الإبلاغ، وبناء المهارات والنظم الإيكولوجية والشراكات التي تسمح لهم بالتعامل مع الأزمات المتزايدة. وتعد الجهود المبذولة لتوفير الشفافية وبناء الثقة مع الجمهور ضرورية لكفالة إنشاء نظم إيكولوجية أكثر مرونة وقدرة على الصمود.

20 – ويمكن أن تفضي البيانات والمعلومات إلى ممارسات أفضل لإدارة المياه. وفي السياق المناخي، يمكن أن تساعد هذه البيانات والمعلومات في تعظيم استخدام المياه للاستعداد للأحداث الهيدرولوجية القصوى. ويعد النظام العالمي للأحوال والتوقعات الهيدرولوجية (HydroSOS) التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية أحد هذه الموارد، لأنه يستخدم البيانات الأرضية والساتلية لرصد الظروف الهيدرولوجية العالمية للمياه العذبة والتنبؤ بها.

حلقة النقاش 4

الحفاظ على المياه: الهدف السهل المنال

21 – إن أرخص المياه تكلفة هي المياه التي لا تهدر، ولكن ما معدله 30 في المائة من الموارد المائية للبلديات تُفقد بسبب التسربات وغيرها من الخسائر. وتستخدم صناعات مثل الزراعة وإنتاج اللحوم والمنسوجات كميات هائلة من المياه وتعتمد على ممارسات غير مستدامة. وفي ضوء عوامل مثل النمو السكاني وتغير المناخ، ينبغي أن تمتد جهود الحفاظ على المياه من المستوى الفردي إلى المستوى العالمي.

التوصيات

22 – من أجل الحفاظ على المياه، ينبغي للبرلمانات والحكومات وغيرها من الجهات النظر في التوصيات التالية:

(أ) اعتماد اتفاق دولي بشأن الدورة الهيدرولوجية العالمية باعتبارها من المشاعات العالمية. فعلى الرغم من حقيقة أن الغلاف الجوي والمحيطات يعتبران بالفعل مشاعات عالمية، فإن دورة المياه التي تربط بينهما لا تعامل على هذا النحو، على الرغم من أن الجميع يعتمد عليها؛

(ب) التركيز على القطاعات الأكثر استهلاكا للمياه، مثل الزراعة والصناعة. فما بين 80 و 90 في المائة من الاستهلاك العالمي للمياه يخصص لإنتاج الأغذية، ولكن نحو 50 في المائة من نظم الري غير مستدامة؛

(ج) وقف فقدان المياه العذبة في المحيطات، وهو معيار صعب وحاسم؛

(د) تطبيق الحوافز والإعانات والضرائب والجزاءات وغيرها من الأدوات لإلغاء الممارسات غير المستدامة وتعزيز الممارسات المستدامة والنظم الإيكولوجية السليمة؛ والنظر في فرض ضريبة على الاستخدام غير المستدام للمياه (على غرار ضريبة الكربون التي تفرضها العديد من البلدان)؛ واستخدام الإعانات لإيجاد اقتصاد أكثر مسؤولية ودائرية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تعيد تقييم كيفية حسابها للناتج المحلي الإجمالي، الذي يقيس الناتج من حيث الاقتصاد، وليس من حيث الأضرار البيئية أو غيرها من الأضرار. فعلى سبيل المثال:

'1' أقرت إندونيسيا قانونا يلزم الشركات التي تستخدم مصادر المياه الحكومية بالوفاء بمتطلبات صارمة وبدفع رسوم الحفظ؛

'2' ينبغي النظر في البرامج التي تضمن دخلا للمزارعين لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات أثناء اختبارهم وتنفيذهم لممارسات أكثر استدامة؛

'3' ينبغي لجهود الدعوة أن تدعم الممارسات المستدامة، مثل الطاقة الريحية، وأن تسعى إلى الحد من الصناعات المضرة بإمدادات المياه، مثل تلك التي تنطوي على إزالة الغابات والوقود الأحفوري وإنتاج اللحوم؛

(هـ) حماية مصادر المياه بمنحها مركزا قانونيا، فعلى سبيل المثال، اعتبرت حكومة إكوادور الطبيعة كيانا قانونيا، وأعطت حكومة الهند نهر الغانج شخصية قانونية؛

(و) إعطاء الأولوية لبرامج الاكتفاء المائي على إنشاء بنى تحتية جديدة. فعلى سبيل المثال، عادة ما تكون لجهود الحفاظ على المياه تكلفة حدية أقل قياسا إلى الجهود الرامية إلى بناء خزان؛

(ز) اعتماد معايير السباكة والقوانين الخضراء لجعل تركيبات السباكة وأجهزة استخدام المياه أكثر كفاءة، على سبيل المثال:

'1' من خلال قانون سياسة الطاقة لعام 1992، وضعت حكومة الولايات المتحدة معايير لرؤوس المغاسل والصنابير والمباول. وأدى هذا التشريع إلى توفير المياه بما يعادل 20 عاما من الاحتياجات المائية الإجمالية للمدن الثلاث الأكثر اكتظاظا بالسكان في البلد: نيويورك ولوس أنجلوس وشيكاغو؛

'2' وضعت حكومة إندونيسيا معايير السباكة للمباني في عام 2015، واعتمدت حكومة الأردن قانون بناء تجاري أخضر في عام 2011، مما أدى إلى تحقيق وفورات من التركيبات الأكثر كفاءة؛

(ح) الاستثمار، بمجرد تنفيذ المعايير، في التعديل التحديثي للمنتجات لتلبية تلك المعايير. فعلى سبيل المثال، دأبت حكومة بلدية لوس أنجلوس على الاستثمار في التعديل التحديثي للمنتجات منذ

عام 1970، وهي تستخدم الآن نفس الكمية من المياه التي كانت تستخدمها في عام 1978، على الرغم من أن عدد سكانها قد نما بمقدار 1,5 مليون نسمة؛

(ط) الحد من تسـربات الموارد المائية للبلديات والتقطع في إمدادات المياه. ولدى الرابطة الدولية للمياه مؤشرات للحد من تسرب المياه نفذتها بلدان عديدة؛

(ي) تسعير المياه بحيث يتم استرداد تكلفة الإمداد بها، وإرسال إشارات ترشيد إلى العملاء. ويمكن أن يشجع التسعير السليم على خفض استخدام المياه؛

(ك) الاستفادة من حقيقة أن توفير المياه يوفر الطاقة أيضا؛

(ل) سن قواعد لجعل مشاريع الإسكان الجديدة محايدة أو إيجابية من حيث استهلاك المياه. وينبغي أن يدرج في تصميم هذه القواعد مزيج من كفاءة استخدام المياه في الموقع وممارسات إعادة التدوير، والتعديل التحديثي خارج الموقع؛

(م) تثقيف الجمهور بشأن الاستخدام الرشيد للمياه. وينبغي أن يعرف الناس من أين تأتي المياه وكيفية استخدامها بشكل أكثر كفاءة. وتعطي منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الأولوية للتثقيف في مجال المياه، وتعمل على تغيير مواقف الناس وسلوكهم إزاء المياه من خلال العديد من النهج، بما في ذلك الشبكة العالمية لمتاحف المياه. وتشمل جهود اليونسكو التعليم الرسمي وغير الرسـمي، وحملات التوعية بالتثقيف في مجال المياه، والجهود الرامية إلى بناء المعارف العلمية والقدرات المؤسسية.

حلقة النقاش 5

تمويل البنى التحتية للصرف الصحي والمياه: تحدي التريليون دولار

23 - تواجه شبكات المياه أزمة غير مسبوقة، لكنها لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل. وهناك حاجة إلى 1,7 تريليون دولار إضافية، أو ثلاثة أضعاف الاستثمار الحالي، لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. وهناك نقص في التمويل العام، ويجب على القطاع العام وضع سياسات ولوائح من شأنها أن تؤدي إلى تقديم خدمات كافية للمواطنين. فلا يذهب سوى حوالي 1 في المائة من التمويل التجاري إلى المياه والصرف الصحي، على الرغم من أن هناك فائدة صافية قدرها 4 دولارات مقابل كل دولار يستثمر في هذا القطاع. وهناك حاجة إلى تحول في النموذج الفكري لتحديد أولويات المياه بشكل عاجل وتمويل خدمات المياه وفقا لذلك. وينبغي وضع تكلفة التقاعس عن العمل في منظورها الصحيح وإبلاغ الجمهور بها.

24 - والماء هو عماد كل ما يفعله الإنسان. وتتطلب إدارة المياه نهجا يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره.

25 - وينبغي تقييم جميع جوانب إدارة الموارد المائية من حيث الفعالية والكفاءة، بما في ذلك ما إذا كانت المياه نظيفة ومتاحة بسهولة، وما إذا كانت تقدم للجميع، ولا سيما فئات الفقراء والمهمشين. ويجب أن تكون الشروط المناسبة لخدمات المياه محددة بوضوح؛ فعادة ما تقدم البلدان التي لديها هيئات تنظيمية قوية خدمات موثوقة. وبالإضافة إلى التركيز على الأنابيب والبنى التحتية الأخرى، يجب إعطاء الأولوية لتعزيز المؤسسات.

26 - ويجب على الحكومات أن تقدر المياه قدرها الحقيقي باعتبارها موردا ثمينا، وأن تسعرها وفقا لذلك. وإذا كان حق الإنسان في المياه مكرسا في الدستور في بعض الأماكن، مثل إكوادور، ما يجعل تسعير المياه مستحيلا، فلا تزال هناك مع ذلك طرق لتحديد قيمة المياه وما يتصل بها من بنى تحتية وخدمات.

27 - وينبغي للحكومات أيضا أن تحسن كيفية حصر إيرادات المياه والنفقات المتصلة بها. فالنماذج والميزانيات الحالية تستند إلى حد كبير إلى أساس سنوي أو قصير الأجل. كما أن تدفقات التمويل مجزأة للغاية، ويتعين على القطاعين العام والخاص توحيد قواهما بطرق متعددة لأن المياه هي المحور بالنسبة لجميع أهداف التنمية المستدامة. وفي الحالات النادرة التي يوجد فيها وزير للمياه، لا ترتبط الميزانية عادة بميزانية وزارة الصحة أو وزارة البيئة، على الرغم من أن الاستثمار في المياه يحسن أيضا من نتائج قطاعي الصحة والبيئة.

28 - وفي حين أن العديد من البلدان تمول المياه من مصادرها الخاصة، فإن التعاون عبر الحدود يمكن أن يفيد منطقة بأكملها. وتوجد مثل هذه الاتفاقات في أماكن كثيرة، على سبيل المثال فيما يتعلق بمنطقة الساحل وحوض نهر السنغال ونهر الدانوب.

29 - وتتيح أسواق رأس المال فرصا للاستثمار في المياه؛ ففي الفترة بين عامي 2007 و 2022، كانت أسهم خدمات المياه والصرف الصحي هي الأفضل أداء في سلة أسهم المؤسسات العامة. وبالمثل، شكلت خدمات المياه والصرف الصحي أفضل فئة أداء بين فئات البنى التحتية.

30 - ويمثل التمويل الصغير للقروض مجالا أظهر تقدما على مدى العقد الماضي، بحيث تم توزيع حوالي 3,5 إلى 4 بلايين دولار في مجال المياه والصرف الصحي. والقصد من هذه القروض أن تأخذ في الاعتبار التكلفة الباهظة للفرصة البديلة (على سبيل المثال من حيث الوقت والصحة وفقدان التعليم والعمل) بالنسبة للأشخاص الذين يمشون لمدة تصل إلى ساعتين في اليوم للحصول على المياه. فكان لمنح هؤلاء الأفراد ائتمانا ماليا تأثير عميق على حياتهم.

31 - وتتطلب الفجوة المالية لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 استثمارات عالمية كبيرة. وينبغي للقطاع الخاص أن يعمل مع الهيئات العامة لتوفير بنى تحتية وخدمات مستدامة للمياه. ويجب أن تكون الأهداف المستدامة ومبادئ حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من هذه الشراكات، ويجب ضمان التكلفة الميسورة لأكثر الفئات هشاشة. وهناك أيضا فرص متزايدة للشركات لمساعدة الجهات الفاعلة الحكومية، مثل توفير أجهزة الكشف الذكية عن التسرب وغيرها من التكنولوجيات.

32 - وفيما يتعلق بالمعونة الخارجية، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في إلغاء ديون المياه المستحقة على البلدان المتلقية حتى تتمكن من إعادة استثمار تلك الأموال في تحقيق غاياتها المتعلقة بالمياه والصرف الصحي.

33 - وناقش المشاركون أفكارا مختلفة بشأن مساءلة الشركات والدول والأفراد عن الاستخدام الجائر للمياه. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يتحمل العملاء الذين يستخدمون المياه بشكل مفرط أسعارا أعلى بكثير. وفيما يتعلق بالجهات الملوثة، ينبغي تكريس مبدأ الوقاية في التشريعات، عوضا عن ممارسة إصدار الغرامات بعد أن يكون الضرر قد وقع بالفعل. أما بالنسبة لتعزيز المؤسسات، فقد عُرض إنشاء وكالات معنية بالمياه كأحد الخيارات.

حلقة النقاش 6

نحو سياسة مائية أكثر شمولا للجميع: عدم ترك أي أحد خلف الركب

34 - إن أكثر سياسات المياه نجاحا وكفاءة السياسات التي تكرس مبدأ التشاركية وتُشرك الشباب والنساء وأفراد الشعوب الأصلية وغيرهم من أفراد المجتمع والجهات صاحبة المصلحة. وينبغي إشراك هذه الفئات في تخطيط المشاريع وتصميمها، وينبغي أن تكون مشاركتها مجدية وطويلة الأمد.

التوصيات

35 - لإنشاء عمليات أكثر شمولا للجميع، ينبغي للبرلمانيين النظر في التوصيات التالية:

(أ) وضع حصص تمثيلية. ويجب أن تشمل الحصص الجهات الفاعلة غير الحكومية وأن تتضمن إرشادات تسمح بالاعتراف بمدخلات المشاركين وتسجيلها. وينبغي النظر في أفضل الممارسات، مثل المركز الوطني المعني بقدرة السواحل على الصمود في المكسيك، الذي لديه إطار قوي لإشراك السكان وجمع تعليقاتهم ودمجها؛

(ب) معالجة التأثير غير المتناسب لندرة المياه على الفتيات والنساء، اللائي يقضي الكثير منهن ساعات كل يوم في جلب المياه، مما يعني أنهن غير قادرات على الالتحاق بالمدارس أو العمل. ولهذا الوضع تداعيات، ما يجعلهن أكثر عرضة للفقر، والزواج المبكر، والحمل، والجرائم الجنسية وغيرها من الجرائم، وحتى الموت؛

(ج) استخدام الميزنة المراعية للمنظور الجنساني لكفالة الإنصاف وفصل البيانات بحسب نوع الجنس والعمر وعوامل أخرى للمساعدة في سد الفجوات في الخدمات المقدمة؛

(د) التعامل مع فئات الشباب والنساء والسكان الأصليين والفئات الأخرى باعتبارها جهات فاعلة على قدم المساواة وليست ضحايا. ومن المهم التركيز على بناء العلاقات والتأكد من أن التفاعلات ليست فقط أحادية الاتجاه واستخراجية، ولكنها تحترم خبرة الناس والتجارب التي عاشوها. وينبغي ألا يُسأل الناس فقط عما يحتاجون إليه، ولكن أيضا عما يعرفونه وعن الإجراءات التي يرغبون في اقتراحها؛

(هـ) جعل القواعد والإجراءات أقل بيروقراطية حتى يتمكن الجميع من فهمها والمشاركة فيها؛

(و) إشراك الشباب في جميع جوانب صنع القرار والبرمجة، وأخذهم على محمل الجد، ومساعدتهم على بناء الثقة، التي غالبا ما يمنعهم الافتقار إليها من المشاركة في عمليات صنع القرار. ومن المهم الاستفادة من شبكات وحركات ومنظمات الشباب القائمة، مثل برلمان الشباب العالمي للمياه، وجماعة اليونسكو العالمية للشباب المتخصصين، وشبكة الشباب المعنية بالمياه؛

(ز) التركيز على نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره. وينبغي إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية منذ البداية، وليس استدراكا. ففي فرنسا، على سبيل المثال، تضم برلمانات المياه السلطات المنتخبة ومستخدمي المياه وممثلين عن المجموعات البيئية والزراعية؛

(ح) إيلاء العناية الواجبة بخصوص التأثير على المياه عند إعداد أي تشريع، بغض النظر عن نوع البرنامج أو القطاع. ومن الضروري كفالة أن تتضمن ميزانيات الوزارات التمويل المخصص للاستخدام المستدام للمياه، بما في ذلك في مجالات الزراعة والتعليم والصناعة؛

(ط) التركيز على التعليم، الرسمي وغير الرسمي على حد سواء، الذي يمكّن من المشاركة ويجعل الناس على دراية بحقوقهم ويبني القدرات.

حلقة النقاش 7

المياه العابرة للحدود: من التنافس إلى التعاون من أجل السلام

36 - تعبر العديد من مصادر المياه العذبة الحدود الدولية، مما يعني أن التعاون ضروري لإدارتها، إلى جانب الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات. وفي حين أن هناك أكثر من 800 معاهدة بشأن المياه العابرة للحدود وأكثر من 120 منظمة من منظمات أحواض الأنهار، ينبغي أن ينصب التركيز على تنفيذ الصكوك القائمة وعلى التأكد من فعاليتها.

37 - وفي المناطق القاحلة، من الأرجح أن تتعاون الدول بسبب الفوائد التي تجنيها من هذا التعاون وبسبب المخاطر السلبية المرتبطة بنقص المياه. وحتى في المناطق التي شهدت تاريخيا المزيد من التعاون، ازدادت التوترات خلال العقد الماضي بسبب تغير المناخ وتزايد الطلب على الموارد المائية. ومع ذلك، فمن المهم التذكير بأنه ليس كل النزاعات مؤداها سلبي، وأن بعض النزاعات يمكن أن تفضي إلى الحوار.

38 - وتعد دبلوماسية المياه مفهوما جديدا نسبيا في الخطاب العام والأكاديمي والسياساتي. فهي تتجاوز إدارة المياه العابرة للحدود لتشمل تبادل التكنولوجيا والبيانات، والرصد المشترك للفيضانات، والتخطيط المتكامل لأحواض الأنهار، وغير ذلك من أشكال التعاون. وهي تجمع بين الجهات الفاعلة الدبلوماسية والأمنية وغيرها لكفالة التعامل مع قضايا المياه بطريقة سلمية وتعاونية. ولكي تنجح دبلوماسية المياه، يجب أن تصبح المياه أولوية سياسية. وينبغي تعزيز المؤسسات من مستوى أحواض الأنهار إلى المستوى العالمي؛ ويجب أن تشمل نُظم الحوكمة أصحاب مصلحة متعددين.

39 - وتشكل العمليات المراعية للمنظور الجنساني عنصرا رئيسيا في دبلوماسية المياه، وينبغي إشراك المزيد من النساء في إدارة الموارد المائية. فقد خلصت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أنه في حين أن أقل من 10 في المائة من المفاوضين في عمليات السلام كانوا من النساء، فإن المفاوَضات التي شملت نساء استمرت فترة أطول وكانت أكثر قدرة على الصمود. كما ثبت أن النساء قادرات على الدفع نحو المفاوضات عندما يتوقف الزخم أو تتعثر المحادثات. وتعمل منظمات مثل شبكة المرأة في دبلوماسية المياه في النيل على زيادة تمكين المرأة ومشاركتها في العمليات الدبلوماسية.

التوصيات

40 - من أجل إدارة خدمات المياه العابرة للحدود، ينبغي للبرلمانيين النظر في التوصيات التالية:

(أ) كفالة التوقيع والتصديق على جميع الاتفاقيات العالمية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (1997) واتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (1992)؛

(ب) النظر في تنفيذ الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، وإشراك جميع أصحاب المصلحة في العملية والتعلم من أفضل الممارسات. وتمثل منظمة استثمار نهر السنغال أحد الأمثلة على ترتيب متطور ومبتكر؛

(ج) العمل على إقناع الناخبين بأن فوائد التعاون المتعدد الأطراف الطويل الأمد تفوق فوائد الأهداف الجانبية القصيرة الأمد؛

(د) الوعي بأن الموارد المائية أصبحت تشكل قضية أمنية على نحو متزايد ويمكن أن تتسبب في نشوب النزاعات وأن تؤدي إلى الهجرة. فخدمات المياه يمكن استخدامها كأسلوب من أساليب الحرب؛ ويمكن أن تصبح هدفا للهجمات الإرهابية والجرائم الإلكترونية. ومن المهم كفالة وجود نظم أمنية سليمة واللجوء إلى تعددية الأطراف لتنسيق المسائل العابرة للحدود؛

(هـ) كفالة إشراك المرأة في صنع القرار بشأن القضايا العابرة للحدود وغيرها من القضايا. فمع تأييد نحو 150 دولة عضوا لتعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة معني بالمياه، قدم اقتراح لكفالة أن تشغل امرأة هذا المنصب في حال إنشائه؛

(و) النظر إلى المياه باعتبارها فرصة. فيمكنها أن تكون رابطا جيدا وعنصرا جامعا فعالا للأطراف، يجمع الشركاء معا ويوفر أساسا لتعددية الأطراف. ويمكن أن يؤدي الاستثمار في المياه إلى تحسين نوعية الحياة بشكل كبير وتعزيز الاقتصاد والمساعدة في بناء مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

الإحاطة الخاصة

مستقبل تعددية الأطراف: التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة والفرص المتاحة لها

41 - قدم الرئيس السابق لسلوفينيا وعضو المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة، دانيلو تورك، إحاطة عن الجهود المبذولة لإحياء تعددية الأطراف. وسيقدم المجلس الاستشاري، الذي أنشأه الأمين العام في نيسان/أبريل 2022، في سياق تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، تقريرا في نيسان/أبريل 2023، ومن المتوقع أن يركز على ستة مجالات لتحويل الحوكمة العالمية، وهي:

(أ) الأمن الجماعي، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، من أجل جعل الهيئة أكثر تمثيلا وشمولا للجميع؛ وبناء السلام، بما في ذلك جعله لا يركز على منع نشوب النزاعات فحسب، بل يركز أيضا على جعل المجتمعات أكثر قدرة على الصمود؛

(ب) توفير التمويل الوفير والمستدام الذي يخدم الجميع، بما في ذلك من خلال إصلاح البنية التحتية للتمويل الدولي وزيادة مشاركة القطاع الخاص؛

(ج) الحوكمة المناخية، مع التركيز على تمكين عمليات التحول الأخضر، وتعزيز الأبعاد البيئية في صنع القرار؛

(د) التحول الرقمي، من أجل كفالة تمتع الجميع بفوائد العصر الرقمي وتأمين البيانات وحمايتها؛

(هـ) المخاطر عبر الوطنية الراهنة والناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والفضاء الخارجي، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والمخاطر البيولوجية، والفيروسات؛

(و) تعددية الأطراف الشاملة للجميع والمسؤولة، التي تشمل الجهات صاحبة المصلحة من جميع مستويات المجتمع.

42 - وشجع السيد تورك البرلمانيين على تقديم مدخلات بشأن التقرير، وعلى حثِّ حكوماتهم على إشراك البرلمانيين في اجتماعات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى، والسعي إلى التغيير عن طريق ممارسة سلطاتهم البرلمانية، بما في ذلك من خلال جلسات استماع اللجان، والمشاورات العامة، وسن التشريعات وإقرار الميزانيات.

ثالثا - الملاحظات الختامية

43 - تقدم السيد باتشيكو بالشكر إلى خبراء حلقات النقاش وموظفي الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب رئيس الجمعية العامة، وشدد على أنه بدون مشاركة البرلمانيين، لن يكون من الممكن إحراز تقدم في مجال المياه. فلا يوجد بلد محصن ضد المشاكل المتصلة بالمياه، ويجب على البرلمانيين أن يضغطوا على حكوماتهم لكي تضع المياه في صدارة جداول أعمالها. وفي حين أن المياه منفعة عامة، فإن هناك مجالا لإشراك القطاع الخاص ما دامت هناك شروط معينة مستوفاة. وفي ضوء الضغوط المتزايدة بسبب تغير المناخ، هناك حاجة إلى تحول في النموذج الفكري، وينبغي أن ينصب التركيز على بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال الحفاظ على المياه والحلول القائمة على الطبيعة. وقد اضطلع البرلمانيون بدور حيوي في ترجمة الصكوك العالمية إلى سياسات وميزانيات وطنية وفي إدماج خدمات المياه والصرف الصحي في جميع مستويات الحكومة والمجتمع.

44 - وذكر وكيل الأمين العام للسياسات، غاي رايدر، أن العالم بلغ منتصف الطريق في تنفيذ خطة عام 2030، ولكنه ليس على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد أن هذه اللحظة حاسمة وتتطلب مضاعفة الجهود لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، لصالح جميع الناس وكوكب الأرض. وتتيح الاجتماعات المقبلة في الأمم المتحدة فرصة لإبراز موضوع المياه بشكل أكبر في جدول أعمال السياسات الدولية. ويجب على البرلمانيين أن يعرضوا وجهات نظر ناخبيهم مرارا وتكرارا وباستمرار على الأمم المتحدة، وأن يشاركوا في العمل المتعدد الأطراف الذي يعد ضروريا للتعامل مع العديد من المجالات المتداخلة ذات الصلة بالمياه.

المرفق

قائمة المتكلمين

مديرة الجلسة: الزميلة في تحالف التكيف العالمي للمياه، بيتسي أوتو

اليوم الأول

الجلسة الافتتاحية

رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، تشابا كوروشي

رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، دوارتي باتشيكو

حلقة النقاش 1

الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة باعتباره محور التنمية المستدامة

كبيرة خبراء المياه والمديرة المعاونة السابقة المعنية بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في منظمة الأمم المتحدة للطفولة، كيلي آن نايلور

كبير المستشارين الفنيين، آلية الأمم المتحدة للمياه، فيديريكو بروبيرزي

حلقة النقاش 2

الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي باعتباره حقاً من حقوق الإنسان

المقررة الخاصة الأولى المعنية بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، والرئيسة الحالية للمكتب التنفيذي لشراكة الصرف الصحي والمياه للجميع، كاترينا دي ألبوكيرك

الأمينة التنفيذية لشبكة المجتمع المدني الأفريقي حول المياه والصرف الصحي، سارين مالك

حلقة النقاش 3

تغير المناخ وندرة المياه: بناء القدرة على الصمود لتجنب الأسوأ

كبيرة المعاونين المعنية بالبنى التحتية الطبيعية في معهد الموارد العالمية، سوزان أوزمنت

الرئيسة التنفيذية لشركة فيوليا أمريكا الشمالية، كارين روجي

رئيسة شعبة خدمات الهيدرولوجيا وموارد المياه، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، هويرين كيم

حلقة النقاش 4

الحفاظ على المياه: الهدف السهل المنال

رئيسة قسم استدامة المياه الجوفية والتعاون في مجال المياه، شعبة علوم المياه، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، أليس أورلي

نائب رئيس آلية الأمم المتحدة للمياه، وكبير المستشارين العلميين لرئيس الجمعية العامة، يوهانس كولمان

الرئيسة التنفيذية السابقة للتحالف من أجل كفاءة استخدام المياه، ماري آن ديكنسون

اليوم الثاني

حلقة النقاش 5

تمويل البنى التحتية للصرف الصحي والمياه: تحدي التريليون دولار

كبير أخصائيي المياه بالبنك الدولي، سوديبتو ساركار

رئيس مؤسسة Water Equity (مؤسسة الإنصاف المائي)، بول أوكونيل

عضوة مجلس الشيوخ (كندا)، روزا غالفيز

المبعوث الخاص لشؤون المياه الدولية لمملكة هولندا، هينك أوفينك

حلقة النقاش 6

نحو سياسة مائية أكثر شمولا للجميع: عدم ترك أي أحد خلف الركب

عضو اللجنة التوجيهية لشراكة نساء من أجل المياه، ليشا ويتمر

عضو رابطة الشباب من أجل الموارد الهيدرولوجية، كايتلين هول

حلقة النقاش 7

المياه العابرة للحدود: من التنافس إلى التعاون من أجل السلام

الأستاذة المساعدة في السياسة البيئية الدولية، كلية فليتشر، جامعة تافتس، ميليسا ماكراكن

الأستاذة المعاونة في قانون المياه ودبلوماسية المياه، معهد ديلفت للتعليم في مجال المياه، سوزان شماير

كبيرة المستشارين بمعهد ستوكهولم الدولي للمياه، دانييل جيلارد بيشر

الإحاطة الخاصة

مستقبل تعددية الأطراف: التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة والفرص المتاحة لها

الرئيس السابق لسلوفينيا وعضو المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة، دانيلو تورك

الجلسة الختامية

رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، دوارتي باتشيكو

وكيل الأمين العام للسياسات، الأمم المتحدة، غاي رايدر